جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

السنة الأولى ماستر(لسانيات عامة).
التخصص: لسانيات عامة.
مادة: أعلام البحث في التراث العربي.

السنة الجامعية: 2023/2022
السداسي الأول.
أستاذ المادة: أ. د. محمد بن يحي.

المحاضرة الثالثة عشرة: ابن هشام الأنصاري (708 هـ – 761 هـ).

1- التعريف بابن هشام[1]: هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، وُلد بالقاهرة سنة 708 هـ، وبها توفي سنة 761هـ.

أخذ العلم عن مجموعة من أعلام عصره، ومنهم: بدر الدين بن جماعة (ت: 733 هـ)، وتاج الدين الفاكهاني (ت: 734 هـ)، وشهاب الدين عبد اللطيف بن المرحّل (ت: 744 هـ)، وأبو حيان الأندلسي (ت: 745 هـ)، وتاج الدين التبريزي (ت: 746 هـ).

طارت شهرته في العربية، فأقبل عليه الطلاب من كل فجّ يفيدون من علمه، ومباحثه النحوية، واستنباطاته الدقيقة.

1- 1- **شهادات العلماء له**: حظي ابن هشام بثناء العلماء عليه؛ لما أحدثه من تجديد في النحو العربي، فقد قال عنه معاصره عبد الوهاب بن علي السّبكي (ت: 771 هـ): إنه نحويّ وقته[2].

وروى ابن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ) عن ابن خلدون (ت: 808 هـ) قوله: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالِمٌ بالعربيّة، يُقال له: ابن هشام، أَنْحى من سيبويه»[3]. وقال ابن خلدون في المقدمة: «وقد كادت هذه الصناعة أن تؤذن بالذهاب لما رأينا من النقص في سائر العلوم والصنائع بتناقص العمران، ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة. وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحذَف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسماه بالمغني في الإعراب. وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها، فوقفنا منه على علم جَمٍّ يشهد بعلوّ قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها. وكأنه ينحو في طريقته مَنْحاةَ أهل الموصل الذين اقتفوا

---

[1] تراجع ترجمة ابن هشام في: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، ط2، 1392هـ/ 1972م، 3/ 93 وما بعدها. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، ط1، 1965، 2/ 68 – 69.

[2] السّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، الجيزة، مصر، ط2، 1413هـ/1992م، 9/281.

[3] ابن حجر، الدرر الكامنة،2/ 309، والسيوطي، بغية الوعاة، 2/ 69.

أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه. فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه. واللهُ ﴿يَزِيدُ فِي الخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾»[1].

وقال ابن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ): «وتصدَّر الشيخ جمال الدين لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد، مسهبا وموجزا...»[2].

1- 2- تصانيفه: خلّف ابن هشام مصنفات كثيرة، من أهمها: كتاب "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، و"شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، وشرحه، و" قطر النّدى وبَلّ الصَّدى"، وشرحه، و"الإعراب عن قواعد الإعراب"، و"مُغْني اللّبيب عن كتب الأعاريب" الذي نهج فيه منهجا لم يسبق إليه؛ إذ لم يُقمه على أبواب النحو المعروفة، بل قسمه قسمين كبيرين: قسم أفرده للحروف والأدوات، حيث سعى إلى توضيح وظائفها وطرائق استخدامها، مع عرض آراء النحاة المتصلة بها عرضا وافيا. أما القسم الثاني، فتطرق فيه إلى أحكام الجملة وأقسامها، وأحكام الظرف والجار والمجرور، وخصائص الأبواب النحوية، وصور العبارات الغريبة.

2- منهجه في النحو: اتبع ابن هشام منهج المدرسة البغدادية؛ فهو يوازن بين آراء النحاة السابقين، مختارا لنفسه منها ما يتمشّى مع مقاييسه، مظهرا قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج. وكثيرا ما يشتق لنفسه رأيا جديدا لم يُسبَق إليه، وخاصة في توجيهاته الإعرابية على نحو ما نجده في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"[3].

2- 1- اختياراته البصرية: يقف ابن هشام في أغلب اختياراته النحوية مع البصريين، من ذلك:

- العامل في رفع المبتدأ والخبر: اختار رأي سيبويه في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ. يقول: «وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرّد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا بهما، وعن الكوفيين أنهما ترافعا»[4].

- عمل كان وأخواتها: تعمل الرفع في المبتدأ تشبيها، بالفاعل، ويُسمّى اسمها، والنصب في خبره تشبيها بالمفعول، ويسمّى خبرها[5]. وهو في ذلك يتبع رأي جمهور البصريين.

- الوصف السادّ مسدّ الخبر: تشيّع ابن هشام لرأي البصريين في أن الوصف يسُدّ معه الفاعلُ مَسَدَّ الخبر إذا تقدمه نفي أو استفهام في مثل قول الشاعر [من الطويل]:

خَليليَّ ما وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُما* إذا لَمْ تَكونا لي عَلَى مَنْ أُقاطِعُ**

وكقول الآخر [من البسيط]:

أَقاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوا ظَعَنا* إِنْ يَظْعَنوا، فَعَجيبٌ أَمْرُ مَنْ قَطَنا**

---

[1] ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط1، 2004، 369/2-370.

[2] ابن حجر، الدرر الكامنة، 308/2-309.

[3] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص347.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، (د ت)، 194/1. وخالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 2000، 196/1.

[5] ابن هشام، أوضح المسالك، 231/1.

خلافا للكوفيين والأخفش الذين أجازوا ذلك دون شرط أن يتقدمه نفي أو استفهام[1].

-تقدير الخبر المحذوف مع الظرف والجار والمجرور: كان يذهب مذهب جمهور البصريين في كون الخبر مع الظرف والجار والمجرور محذوفا وتقديره: كائِنٌ أو مُسْتَقِرٌّ، لا كانَ أو اسْتَقَرَّ، في مثل قول الشاعر [من الطويل]:

فَإِنْ يَكُ جُثْماني بِأَرْضٍ سِواكُمُ***فَإِنَّ فُؤادِي الدَّهْرَ عِنْدَكِ أَجْمَعُ

يقول: «والصحيح أن الخبر في الحقيقة مُتعلّقهما المحذوف، وأنّ تقديره: كائِنٌ أو مُسْتَقِرٌ، لا كانَ أو اسْتَقَرَّ، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور»[2].

- عدم تجويزه تقديم الفاعل على فعله: جارى البصريين في عدم تجويز تقدم الفعل على فاعله، في مثل: "زيدٌ قام"، خلافا لأهل الكوفة الذين يُجيزون ذلك[3].

- ناصب المفعول به: المفعول به منصوب بالفعل وحده[4]. وقد اختلف الكوفيون في ناصبه، فذهب هشام بن معاوية الضرير (ت: 209 ه) إلى أن ناصبه هو الفاعل، وذهب الفراء (ت 207 ه) إلى أنهما الفعل والفاعل معا، وقال علي بن المبارك الأحمر[5] (ت: 194 ه) بأنه منصوب بمعنى المفعولية[6].

- عامل الجر في المضاف إليه: تابع رأي سيبويه في أنه مجرور بالمضاف، لا بالإضافة ولا بمعنى اللام المحذوفة. قال: «ويُجرّ المضاف إليه بالمضاف، وفاقا لسيبويه، لا بمعنى اللام، خلافا للزجاجي[7].

-إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط: ومما كان يأخذ فيه برأي جمهور البصريين إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعلا لفعل محذوف يفسّره الفعل الذي يليه، في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة/6]، فالتقدير: إن استجارك أحدٌ استجارك، فأجره؛ لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية. لا مبتدأ خلافا للأخفش، ولا فاعلا مقدّما، خلافا للكوفيين[8].

- إعراب الاسم المرفوع بعد "لولا": كان يختار رأي سيبويه في أن المرفوع بعد "لولا" في مثل: "لولا محمدٌ لهلك العرب" مبتدأ مرفوع بالابتداء، يقول: «وليس المرفوع بعد "لولا" فاعلا بفعل محذوف، ولا بـ "لولا" لنيابتها عنه، ولا

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك، 188/1 وما بعدها.

[2] نفسه، 201/1. وينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2004، ص116-117.

[3] ابن هشام، أوضح المسالك، 82/2.

[4] نفسه، 177/2.

[5] نسب ابن الأنباري هذا الرأي لخلف الأحمر (ت: 180 ه) في الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 11، وكذلك خالد بن عبد الله الأزهري فيشرح التصريح على التوضيح، 463/1. ويبدو أن النحاة المتأخرين قد خلط بين خلف الأحمر، وهو بصري، وعلي بن المبارك الأحمر (ت: 194) وهو كوفي من تلاميذ الكسائي؛ إذ إنهم يقولون: اختلف الكوفيون...ثم يذكرون الرأي لخلف الأحمر. ينظر: أحمد البحبح، دفع الوهم واللبس بين النحويَّيْنِ الأحمرِ البصريِّ والأحمرِ الكوفيِّ، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، https://www.m-a-arabia.com/site/25854.html، تاريخ النشر: 2019/07/17. تاريخ الاطلاع: 2021/01/23، سا: 17:00.

[6] خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 463/1. وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009، المسألة: 11، 82/1.

[7] ابن هشام، أوضح المسالك، 84/3.

[8] نفسه، 85/2-86. وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: 85، 156/2.

بها أصالة، خلافا لزاعمي ذلك، بل رفعُه بالابتداء»[1]. وانتصار ابن هشام لسيبويه وجمهور البصريين في كثير من المسائل لا يعني أنه كان متعصبا لهم، وإنما كان يوافقهم في الكثرة الكثيرة من آرائهم النحوية، دون أن يوصد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيين والبغداديين حين يراها جديرة بالاتباع[2].

ومما خالف فيه سيبويه صراحة زيادة "كان" في مثل قول الفرزدق [من الوافر]:

فَكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدارِ قَوْمٍ***وَجيرانٍ لَنا **كانوا** كِرامِ

فقد كان سيبويه يرى بأن "كان" زائدة مع فاعلها، وذهب المبرّد إلى أنها ليست زائدة؛ لثبوت فاعلها (الواو)، و(لنا) خبرها، أي: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا[3]. قال ابن هشام: «وليس من زيادتها قوله:

*وَجيرانٍ لَنا **كانوا** كِرامِ*

لرفعها الضمير، خلافا لسيبويه»[4].

2- 2- <u>اختياراته الكوفية</u>: مما وافق فيه ابن هشام الكوفيين:

- <u>مَنْعُ صرف المنصرف، ومدّ المقصور</u>: كان يجوز مع الكوفيين منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر، في مثل قول الأخطل التغلبي النصراني [من الكامل]:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالكَتائِبِ؛ إِذْ هَوَتْ***بِشَبيبَ غائِلَةُ النُّفوسِ غَدورُ[5]

فمنع "شبيب" من الصرف؛ للضرورة.

كما وافقهم في مَدّ المقصور ضرورة، كقول أحد الشعراء [من الوافر]:

سَيُغْنيني الذي أَغْناكَ عَنّي***فَلا فَقْرٌ يَدومُ وَلا **غِناءُ**

بمدّ كلمة "غِنى"[6].

- <u>العطف على الضمير المتصل المخفوض بدون إعادة الخافض</u>: وجوّز أيضا مع الكوفيين العطف على الضمير المتصل المخفوض بدون إعادة الخافض لقراءة حمزة وغيره: ((تَسَاءَلُونَ بِهِ **وَالأَرْحَامِ**)) [النساء/1] بخفض "الأَرْحامِ" عطفا على الهاء المخفوضة بالباء، دون إعادة حرف الجر[7].

- <u>توكيد النكرة</u>: منع جمهور البصريين توكيد النكرة مطلقا، وأجازه الأخفش والكوفيون إذا أفاد، وتابعهم ابن هشام، مشترطا أن يكون المؤكَّدُ محدودا، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، مثل: "اعتكفت أسبوعا كلَّه"، ولا يجوز "صُمت زمنا كُلَّه" ولا "شهرا نفسَه"[8].

-<u>الفصل بين المضاف والمضاف إليه</u>: كما جوز معهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول مستدلا بقراءة ابن عامر: ((وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ **أَوْلَادَهُمْ** شُرَكَائِهِمْ)) [الأنعام/137] بإضافة "قَتْلُ" إلى

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب،301/1.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص349.

[3] رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)،1978، 192/4-193.

[4] ابن هشام، أوضح المسالك، 258/1.

[5] نفسه، 137/4.

[6] نفسه، 297/4.

[7] نفسه، 392/3.

[8] نفسه، 332/3.

"شُرَكائِهِمْ"، من باب إضافة المصدر إلى فاعله، مع الفصل بينهما بالمفعول به وهو كلمة "أولادَهم". ومنه أيضا قول الشاعر [من الطويل]:

عَتَوا إِذْ أَجَبْناهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً***فَسُقْناهُمُ سَوْقَ **البُغاثَ** الأَجادِلِ[1].

- إنكار "أَنْ" التفسيرية: ومما أخذ فيه برأي الكوفيين إنكار "أنْ" التفسيرية، محتجا بأنه إذا قيل: "كتبتُ إليه أَنْ قُمْ" لم يكن "قُمْ" نفس "كتبت". ولهذا لو جئت بـ "أيْ" مكان "أنْ" في المثال لم تجده مقبولا في الطبع[2].

- "كيف" تكون ظرفا وتكون اسما: ذهب سيبويه إلى أن "كيف" تكون دائما ظرفا، وذهب الكوفيون وتابعهم ابن هشام إلى أنها تكون ظرفا أحيانا وأحيانا اسما غير ظرف، بدليل أنه يُبدَل منها بالرفع، فيقال: **كيف** أنت؟ **أصحيحٌ** أم سقيم؟ ولا يبدل المرفوع من المنصوب[3].

-"لَوْ" تأتي مصدرية بمعنى "أَنْ": وكان يأخذ برأي الفراء في أن "لَوْ" قد تكون حرفا مصدريا بمنزلة "أَنْ" المصدرية، إلا أنها لا تنصب المضارع، ويكثر وقوعها بعد "وَدَّ و"يَوَدُّ"، كقوله تعالى:﴿وَدُّوا **لَوْ** تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[القلم/9]، وقوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ **لَوْ** يُعَمَّرُ ألف سَنَةٍ﴾ [البقرة/96]. ويعرض لرأي جمهور البصريين في أنها في هذه المواضع «شرطية وأنّ مفعول "يَوَدُّ" وجواب "لو" محذوفان، والتقدير: يودُّ أحدُهم التعميرَ لَوْ يُعمَّرُ أَلْفَ سنةٍ، لسَرَّهُ ذلك، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف»[4].

وقد تقع "لَوْ" بدون" وَدَّ و"يَوَدُّ"، كقول قُتَيْلَةَ [من الكامل]:

ما كانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ، وَرُبَّما***مَنَّ الفَتى، وَهْوَ المَغيظُ المُحْنَقُ[5]

2- 3- اختياراته البغدادية: وعلى نحو ما كان ابن هشام يختار لنفسه من المدرستين الكوفية والبصرية، كان يختار لنفسه أيضا من المدرسة البغدادية. ومما اختاره من آراء **أبي علي الفارسي (ت: 377هـ):**

-"حيث" قد تقع مفعولا به: كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ **حَيْثُ** يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[الأنعام/124] «وقد تقع [حيث] مفعولا به وفاقا للفارسي، وحمل عليه ﴿اللهُ أَعْلَمُ **حَيْثُ** يَجْعَلُ رِسالَتَهُ﴾؛ إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفسَ المكان المستحقَّ لوضع الرسالة فيه، لا شيئا في المكان. وناصبها "يعلم" محذوفا مدلولا عليه بـ "أعلم"، لا بأعلم نفسه؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به، فإن أوّلته بـ عالم، جاز أن ينصبه في رأى بعضهم، ولم تقع اسما لـ "أنّ"، خلافا لابن مالك»[6].

- "قَلَّما" في مثل: "قَلَّما يقوم زيد" لا تحتاج لفاعل؛ لأنها استُعملت استعمال "ما" النافية[7].

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك، 180/3.

[2] ابن هشام مغني اللبيب، 39/1.

[3] نفسه، 230/1-231.

[4] نفسه، 294/1-295.

[5] نفسه، 294/1.

[6] نفسه، 151/1.

[7] نفسه، 777/2.

-"ما" قد تأتي زمانية: يقول موافقا رأي أبي علي الفارسي: «وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾[التوبة/7]، أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم»[1].

- ومما وافق فيه**ابن جني (ت: 392ه):**

-الجملة قد تبدل من المفرد: كقول الفرزدق [من الطويل]:

إلى الله أشكو بالمدينة **حاجةً*****وبالشام **أخرى، كيف يلتقيانِ**؟

على تقدير أن جملة الاستفهام: "كيف يلتقيان؟" بدل من كلمتي "حاجة وأخرى" أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّرَ التِقائهما[2]. فـ "تعَذُّرَ": مصدرٌ مُضاف إلى فاعله، وهو بدلٌ من "هاتين"[3].

- "أَوْ" تفيد الإضراب مطلقا: أي إنها تأتي بمعنى "بلْ"، كقول جرير [من البسيط]:

ماذا تَرى في عِيالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ*** لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَّادِ؟

كانُوا ثَمانينَ، **أَوْ**زادُوا ثَمانِيَةً*** لَوْ لا رَجاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلادي[4]

وقد أكثر ابن هشام من مراجعة الزمخشري (ت: 538ه) في "مغني اللبيب" و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، وذلك لا يعني أنه كان يعارض دائما آراءه، فقد كان يرتضي بل يستحسن كثيرا منها، ومن ذلك:

-"أَنَّما" بالفتح تفيد الحصر مثل "إِنَّما": قال: «...ومن هنا صح للزمخشري أن يدّعي أنّ "أَنَّما" . "بالفتح تفيد الحصر ك "إنما"، وقد اجتمعتا في قوله تعالى:﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف/110]، فالأولى لقصر الصفة [على الموصوف]، والثانية بالعكس»[5].

- إفادة "أَمَّا" التوكيد: في مثل: "أَمّا زيدٌ، فَمُنطلِقٌ"، يقول: «وأما التوكيد، فَقَلَّ من ذكره، ولم أرَ من أحكَمَ شرحه غير الزمخشري؛ فإنه قال: فائدة "أمّا" في الكلام أن تعطيَه فضْلَ توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: "أمّا زيد فذاهب"؛ ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مُدْل بفائدتين: بيان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط»[6].

- "قد" تأتي للتحقيق: استصوب ابن هشام رأي الزمخشري في أنّ "قد" تأتي للتحقيق في مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور/64]؛ إذ دخلت "قد" لتوكيد العلم[7].

2- 4- اختياراته الأندلسية: أكثر الأندلسيين دورانا في مصنفات ابن هشام ابن عصفور، وابن مالك وأبو حيان. وهو إن كان يوافق ابن عصفور في بعض آرائه، فإنه يجاري ابن مالك في كثير من آرائه. أما أبو حيان، فإنه لا يكاد يوافقه في شيء، وكأنما جعل نصب عينيه أن ينقض كلَّ ما خالف فيه أبو حيان ابن مالك[8].

- ومما اختاره من آراء **ابن عصفور** (ت: 669 ه):

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 332/1.

[2] ابن هشام، أوضح المسالك، 408/3. وابن هشام، مغني اللبيب، 232/1.

[3] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 202/2.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، 76/1-77.

[5] نفسه، 49/1.

[6] نفسه، 69/1.

[7] نفسه، 197/1.

[8] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص354.

- "لَنْ" قد تأتي للدعاء: والحجة في ذلك قول الأعشى [من الخفيف]:

لَنْ تَزالوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لا زِلْ***تُ لَكُمْ خالِدًا خُلُودَ الجِبالِ[1]

- "لَكِنَّ: تفيد التوكيد والاستدراك: قال: «...أنها للتوكيد دائما مثل "إنّ"، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور، قال في المقرب: "إنّ" و"أنّ" و"لكنّ"، ومعناها التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى "لَكِنَّ" التوكيد، وتعطى مع ذلك الاستدراك»[2].

أما **ابن مالك (ت: 672 هـ)**، فهو صاحبه الذي عني بشرح مصنفاته، مثل: التسهيل، والألفية. وهو في "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" يتابعه في معظم آرائه، وقلّما يخالفه. وقد نقل كثيرا من آرائه في كتابه "مغني اللبيب"، يوافقه تارة، يخالفه أخرى. ومما وافقه فيه:

-"إلى" قد تأتي بمعنى "في": وافق ابن مالك في أنّ "إلى" قد تُضمّنُ معنى "في"، كما في الآية الكريمة: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ **إِلَى** يَوْمِ القِيَامَةِ﴾ [النساء/87][3].

- المسألة الزنبورية: وافقه في أنه يمكن تخريج: "فإذا هو إياها" على أنّ ضمير النصب استُعير في مكان ضمير الرفع، يقول: ويشهد له قراءة الحسَن: ((إيّاكَ تُعْبَدُ)) ببناء الفعل للمفعول[4].

- "عن" الجارة قد تفيد الاستعانة: مثل: "رميت عن القوس"؛ لأنهم يقولون أيضا: رميتُ بالقوس[5].

- "قَدْ": تدخل على ماض متوقَّع: يقول: «...كما أن الماضي بعد "قد" متوقّع كذلك، وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماض متوقَّع، ولم يقل: إنها تفيد التوقع، ولم يتعرّض للتوقع في الداخلة على المضارع ألبيتة، وهذا هو الحق»[6].

- كُلّ": قد تأتي لتوكيد المعرفة: ويتابعه في أن "كلّ" قد تأتي توكيدا لمعرفة مضافة إلى اسم ظاهر، كقول الشاعر [من البسيط]:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزى بِذِكْرِكُمُ***يا أَشْبَهَ **النّاسِ كُلِّ النّاسِ** بِالقَمَرِ

قال: «وخالفه أبو حيان، وزعم أن "كل" في البيت نعت مثلها في "أطعمنا شاةً كلَّ شاةٍ" وليست توكيدا، وليس قوله بشيء؛ لأن التي يُنعت بها دالة على الكمال، لا على عموم الأفراد»[7].

- إطلاق الظرف على "كيف" مَجازا: استحسن ابن هشام رأي ابن مالك في إطلاق الظرف على "كيف" مجازا؛ إذ يقول: «وقال ابن مالك ما معناه: لم يقل أحد إنّ "كيف" ظرف؛ إذ ليست زمانا ولا مكانا، ولكنها لما كانت تُفسَّر بقولك: على أيّ حال؛ لكونها سؤالا عن الأحوال العامة، سميت ظرفا؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليهما مجازا، ا هـ. وهو حسَنٌ، ويؤيّده الإجماع»[8].

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 313/1.

[2] نفسه، 322/1.

[3] نفسه، 89/1.

[4] نفسه، 106/1.

[5] نفسه، 170/1.

[6] نفسه، 195/1.

[7] نفسه، 218/1-219.

[8] نفسه، 231/1.

- "لمّا" تأتي ظرفا بمعنى "إذْ": استحسن رأي ابن مالك في أن "لمّا" قد تأتي ظرفا بمعنى "إذ"، لا بمعنى "حين" كما زعم الفارسي وابن جني. قال: «من أوجه "لمّا": أن تختصّ بالماضي؛ فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: "لمّا جاءني، أكرمته"، ويقال فيها: حرف وجود لوجود. وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب. وزعم ابن السَّرّاج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى "حين". وقال ابن مالك: بمعنى "إذ"، وهو حسن؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة»[1].

3- آراؤه النحوية: استفاد ابن هشام من اطلاعه الواسع على آراء النحاة السابقين، ويتضح ذلك جليا في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" الذي يُعدّ موسوعة لعرض آراء النحاة الذين سبقوه. وهو لا يعرض تلك الآراء، وحسب، بل يناقشها مناقشة واسعة، مبيّنا الصحيح منها والفاسد. وقد ساعده ذكاؤه وفطنته على استنباط كثير من الآراء المبتكرة غير المسبوقة، ومن تلك الآراء:

- **أقسام الجملة**: قسّم جمهور النحاةِ القدماءِ الجملة قسمين: فعلية، واسميّة، وهذا ما يُفهم من تعريفِ المبرّد (ت: 286هـ) للجملة لما قال: «فالفاعلُ والفعل بمنزلةِ الابتداءِ والخبر، إذا قلت: قام زيدٌ، فهو بمنزلةِ قولك: القائمُ زيدٌ»[2]، فواضحٌ أنّه يضع الجملةَ الفعليّةَ في مقابل الجملةِ الاسمية. وحدّ ابن هشام الجملة الفعلية بأنها التي يكون صدرها فعلا، نحو: قامَ زيدٌ. والاسمية التي يكون صدرها اسما، نحو: زيدٌ قائمٌ[3].

وزاد الزمخشري (ت: 538 هـ) الجملة الشرطية، والجملة الظرفية، ومثّل للأولى بقوله: "بَكْرٌ إِنْ تُعْطِهِ، يَشْكُرْكَ. ومثّل للثانية بقوله: "خالدٌ في الدار"[4]. قال ابن يعيش (ت: 643 هـ) في شرح المفصل: «واعلم أنه "قسّم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية"، وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركّبة من جملتين فعليتين: الشرط فعلٌ وفاعل، والجزاء فعلٌ وفاعل. والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو "اسْتَقَرَّ"، وهو فعلٌ وفاعل»[5].

وعرّف ابن هشام الجملة الظرفية بأنها ما كان صدرُها ظرفا أو جارا ومجرورا، في نحو: أعندك زيدٌ؟ و: أفي الدار زيدٌ؟ وزيدٌ -في رأيه- فاعلٌ مرفوع بالظرف والجار والمجرور[6].

وقد أنكر ابن هشام الجملةَ الشرطيّةَ التي قال بها الزمخشري في نحو: "بَكْرٌ إِنْ تُعْطِهِ، يَشْكُرْكَ"[7]. وعدّها جملة فعليّة. قال: «وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية»[8].

- الجملة الكبرى والجملة الصّغرى: نظر ابن هشام إلى الجملة من حيث تركيبُها، فقال بانقسامها من حيث التركيب إلى: جملة كبرى، وجملة صغرى.

أما **الجملة الكبرى**، فهي الجملةُ الاسميةُ التي خبرها جملة، نحو "زيدٌ قام أبوه" و"زيدٌ أبوه قائمٌ".

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 309/1.

[2] المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1994، 146/1.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، 433/2.

[4] الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص49.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 229/1.

[6] ابن هشام، مغني اللبيب، 433/2.

[7] الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص49.

[8] ابن هشام، مغني اللبيب، 433/2.

وأما **الجملةُ الصغرى**، فهي المبنية على المبتدأ، كالجملة الواقعة خبرا في المثالين السابقين: "قام أبوه"، و"أبوه قائم"[1].

- الجمل التي لها محل من الإعراب: المقرر عند النحاة أن الجمل التي لها محلّ من الإعراب سبعٌ، وأضاف ابن هشام اثنتين؛ لتصبح تسعا:

أ- الجملة المستثناة (الواقعة في محلّ المستثنى المنصوب): في نحو قوله تعالى:﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا **مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ** العَذَبَ الأَكْبَرَ﴾ [الغاشية/22]، فأعرب "من": مبتدأ، و"يعذبه الله": الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.

ب- الجملة المُسْنَدُ إليها: في نحو قوله تعالى:﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس/10]، وذلك إذا أعربت "سواءٌ" خبرا، و"أنذرتهم" مبتدأ، لأن "أَأَنْذَرْتَهُمْ" في تأويل مصدر (إنذارُهم)[2].

- هَلُمَّ (في لغة تميم)، وهاتِ، وتعالَ: أفعال أمر، لا أسماء أفعال أمر؛ لدلالتها على الطلب، وقبولها ياء المخاطَبة، فتقول: هلُمّي، وهاتي، وتعالَي.

أما "هلمّ" في لغة الحجاز، فهي اسم فعل أمر للزومها صيغة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث[3]، كما جاءت في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ [الأنعام/150] ، وقوله: ﴿وَالقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب/18].

وأما في لغة بني تميم، فهي فعل أمر؛ لقولهم: هَلُمَّ، وهَلُمّي، وهَلُمَّا، وهَلُمّوا، وهَلْمُمْنَ[4].

- الحال تأتي مؤكدة لصاحبها: تطرق النحاة إلى أن الحال تأتي مؤكدة لعاملها في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَّى **مُدْبِرًا**﴾ [النمل/10]، ومؤكّدة لمضمون الجملة، نحو: زَيدٌ أبوك **عطوفًا**. وأضاف ابن هشام مجيئها مؤكدة لصاحبها في مثل: "جاءَ القومُ **طُرًّا**"، وفي نحو قوله تعالى:﴿لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ **جَمِيعًا**﴾ [يونس/99][5] على أساس أن "جميعا" حال مؤولة بمشتق "مُجتمعين".

- "مَهْما" بسيطة، لا مركبة: كان البصريون يرون بأن "مهما" مركّبة، قال سيبويه: «وسألت الخليل عن "مَهْما"، فقال: هي "ما" أدخلت معها "ما" لغواً... ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وقد يجوز أن يكون "مَهْ" كـ: "إذْ" ضُمّ إليها "ما"»[6].

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 437/2.والسيوطي همع الهوامع، 38/1-39. وللاستزادة يراجع: فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمّان، الأردن، ط1، 2002، ص161.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، 491/2.

[3] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص45، وينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972، 529/1.

[4] ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص44-46، وابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001، ص16.

[5] ابن هشام، مغني اللبيب، 537/2.

[6] سيبويه، الكتاب، 59/3-60.

وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من «"مَهْ" بمعنى: "اكفُفْ"، زيدت عليها "ما"، فحدث بالتركيب معنى لم يكن»[1]. وخالف ابن هشام كلا الفريقين، حيث يرى بأنها بسيطة، لا مركّبة: «هي بسيطة، لا مركبة من "مَهْ" و"ما" الشرطية، ولا من "ما" الشرطية و"ما" الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعا للتكرار، خلافا لزاعمي ذلك»[2].

- "إلّا" قد تأتي صفةً بمنزلة "غير": يرى ابن هشام أنّ "إلا" لا تفيد دائما الاستثناء، فقد تكون بمنزلة "غير"، فيوصَف بها وبتاليها، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا﴾ [الأنبياء/22]]. قال: «فلا يجوز في "إلا" هذه أن تكون للاستثناء، من جهة المعنى؛ إذ التقدير حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا. وليس ذلك المراد. ولا من جهة اللفظ، لأن "آلهة" جمع منكر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصحّ الاستثناء منه، فلو قلت: "قام رجالٌ إلا زيدا"، لم يصح اتفاقا»[3].

-لفظة "عشر" في قولنا: "اثني عشر": حالّة محلّ النون في "اثنين" والنون بمنزلة التنوين؛ فهي بذلك ليست مضافة إلى ما قبلها، ولا محل لها من الإعراب[4].

وعلى العموم فإنه يسجّل لابن هشام:

- وضعه الضوابط النحوية: ويتجلّى ذلك في الأبواب: الثاني، والثالث، والرابع، والخامس من كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وقد بلغت حدا رائعا من الدقة والسداد.

- وضعه القواعد النحوية الكلية: وقد ضمنها الباب الثامن من كتابه "مغني اللبيب"، حيث وسم الباب بـ"في ذكر أمور كلية يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية". وهي مقتبسة في جملتها من قواعد علم الأصول، كقاعدة أن الشيء قد يُعطى حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما. وقد عرضها في أربع وعشرين صورة جزئية[5].

قائمة المصادر والمراجع:

*** القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

1- الأزهري (خالد بن عبد الله. ت: 905 ه)، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 2000.

2- الإستراباذي، (رضي الدين محمد بن الحسن. ت: 686 ه)، **شرح الرضى على الكافية**، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، (د ط)،1978.

3- الأشموني (علي بن محمد بن عيسى. ت: 900ه)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955.

4- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن. ت: 577ه)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تح: محمد محي الدين عبد

---

[1] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955، 582/3.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، 362/1.

[3] نفسه، 83/1-84.

[4] السيوطي، همع الهوامع، 1/ 43.

[5] ابن هشام، مغني اللبيب، 779/2.

الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009.

5- **البحبح** (أحمد)، **دفع الوهم واللبس بين النحويَّيْنِ الأحمرِ البصريّ والأحمرِ الكوفيّ**، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، https://www.m-a-arabia.com/site/25854.html، تاريخ النشر: 2019/07/17. تاريخ الاطلاع: 2021/01/23، سا: 17:00.

6- **ابن حجر العسقلاني** (أبو الفضل أحمد بن علي. ت: 852ه)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، ط2، 1392ه/ 1972م.

7- **ابن خلدون** (عبد الرحمن بن محمد. ت: 808ه)، **مقدمة ابن خلدون**، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط1، 2004.

8- **الزمخشري** (أبو القاسم محمود بن عمر. ت: 538 ه)، **المفصل في علم العربية**، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2004.

9- **السامرائي** (فاضل)، **الجملة العربية تأليفها و أقسامها**، دار الفكر، عمّان، الأردن، ط1، 2002.

10- **السّبكي** (تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. ت: 771ه)، طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، الجيزة، مصر، ط2، 1413ه/1992م.

11- **سيبويه** (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. ت: 180ه)، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972.

12- **السيوطي** (جلال الدين عبد الرحمن. ت: 911 ه)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، ط1، 1965.

13- ـــــــــــ،**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط)، 1992.

14- **ضيف** (شوقي)، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983.

15- **المبرد**(أبو العباس محمد بن يزيد. ت: 285 ه)، **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1994.

16- **ابن هشام الأنصاري**، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، (د ت).

17- ـــــــــــ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001.

18- ـــــــــــ، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2004.

19- ـــــــــــ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، 1991.

20- **ابن يعيش** (موفق الدين يعيش بن علي. ت: 643 ه)، **شرح المفصل**، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.